سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية في الجزائر وطبيعة الصراع المدني- العسكري

Sociology of the military establishment in Algeria and nature of the civil-military conflict

- الدكتور: تراكة جمال
- وطالب دكتوراه: رملي مخلوف[1]
- مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات
- جامعة جيلالي بونعامة – خميس مليانة

ملخص

إن دراسة طبيعة النظام السياسي في الجزائر وخاصة توازنات القوى الداخلية تظهر لنا أن الجيش هو المحور الأساسي للنظام باعتباره القوة الأساسية للحكم التي اكتسبها انطلاقا من دوره المحوري في تحرير الوطن من الاحتلال وبعد الاستقلال ساهم في بناء التنمية. غير أن الجيش الجزائري الذي شكل إلى غاية مارس 1989 - تاريخ انسحابه من الحزب– طرفاً أساسياً في السلطة الحاكمة في الجزائر، كان منذ نشأته يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه ومهمة أساسية من مهامه.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، الصراع، الجيش الجزائري، الدفاع، الوظيفة السياسية.

Abstract :

A study of the nature of the political system in Algeria, especially the balances of internal forces, shows us that the army is the primary axis of the system, as It Is the main force of governance That It gaine frome its pivotal role in liberating the country from occupation and after independence contributed to building development. However, the Algerian army which until March 1989 - the date of its withdrawal from the party - was a major party in the ruling authority in Algeria, since its inception it considered the political function to be inherent in its composition and an essential task of its tasks.

***Key words**: military establishment, conflict, Algerian army, defense, political function.*

[1]- البريد الإلكتروني: *4makhlouf@gmail.com*

مقدمة

من المسلم به أن المؤسسات العسكرية قد أدت أدواراً حاسمة في معظم التغيرات السياسية الكبرى لعدد كبير من البلدان في جميع أنحاء العالم، فقد حصلت عدة دول على استقلالها من خلال الكفاح المسلح، كما حددت الحروب الأهلية مجرى التاريخ في بلدان أخرى، وأدت حروب دولية إلى كسب أراضٍ أو خسارتها، وإلى المحافظة على السيادة أو فقدانها. وعلى الرغم من انتهاء القتال، واصل القادة العسكريون والوحدات التابعة لهم ممارسة السلطة في الحياة السياسية.[1]

ففي الدول العربية مثلا، لعبت المؤسسة العسكرية العربية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن أخطر الأدوار في الحركة السياسية الرسمية في العالم العربي، إذ كانت الانقلابات العسكرية على الحكومات المدنية العاجزة عن قيادة مواجهة التحديات ظاهرة متكررة في أغلب البلاد العربية؛ ففي عام 1949 حدثت ثلاثة انقلابات عسكرية في سوريا وحدها؛ وخلال الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى غاية سنة 1986 حدث حوالي 34 انقلاباً عسكرياً ناجحاً في العالم العربي، ناهيك عن الانقلابات البيضاء بكل من السودان سنة 1986، وتونس سنة 1987 وموريتانيا سنة 2005، يضاف عليه تدخلات الجيش أثناء فترة الربيع العربي في كل من مصر والجزائر مؤخراً.[2]

لم يكتف الجيش في البلاد العربية، بدوره الطبيعي المتمثل في حماية السيادة الترابية، بل انتقل بكل ثقله الرمزي والمادي من حدود الوطن إلى حدود السياسة والسلطة، بل وإلى كثير من الفعاليات المجتمعية المدنية كالرياضة والثقافة والعمل الاجتماعي؛ فالمؤسسات العسكرية في العالم العربي، وكما يقول محمد نور فرحات «تباشر الحكم والسياسة إما بطريقة سافرة في شكل حكم عسكري معلن، وإما بطريقة غير سافرة من خلال موقعها المؤثر في قلب النظام السياسي العام».

وإذا رجعنا إلى الوضع السياسي في الجزائر اليوم، فإنه لا يمكن وصفه إلا بالانتقالي كمرحلة فاصلة بين مرحلة سابقة كان الجيش فيها يهيمن على الحياة السياسية بصفة مطلقة، أين كان الجيش فيها يلعب دوره في اختيار القيادات السياسية كمؤشر هام على درجة التأثير الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وبين مرحلة جديدة قائمة على الشرعية الدستورية والسيادة الشعبية، وهذه المرحلة الانتقالية التي تؤشر عن رغبة السلطة السياسية في تجاوزها وهذا سيضع حدا لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وسيحدد مستقبل الجيش في النظام السياسي.[3]

1- عبد الله فيصل علام، **من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية – العسكرية في أمريكا اللاتينية**، متوفر على الرابط:
https://caus.org.lb/ar

2- عبد الرحيم العطري، **العسكر في الوطن العربي: أدوار سياسية غير معلنة وحيادية مؤجلة**، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، بالمغرب، تاريخ الدخول: 26-03-2020، متوفر على الرابط الإلكتروني:
https://www.trtarabi.com/opinion

3- خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص155.

وإذا كانت التجربة السياسية التي عاشتها الجزائر طيلة العقود الأخيرة من القرن العشرين قد وضحت حقيقة الأدوار التي مارستها المؤسسة العسكرية من خلال علاقتها بالانتخابات وبالمؤسسات السياسية وكذلك من حيث موقعها في عملية صنع القرار،

- **فهل يمكن وصف الجزائر حقا بأنه بلد ذو نظام عسكري؟**

إن الإجابة على هذا التساؤل، يقودنا إلى تحليل واقع الصراع بين العسكريين والسياسيين في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة والمشكلات الناتجة عن هذا الصراع، مع الكشف عن مختلف تدخلات المؤسسة العسكرية في المجال السياسي في ظل صراع النخب السياسية حول الحكم في الجزائر والبحث من وراءه عن مدى شرعية هذا التدخل.

المحور الأول: طبيعة بنية المؤسسة العسكرية في الجزائر

القارئ لتاريخ الدول العربية يؤكد أن المؤسسة العسكرية لا تكتفي بدور مراقبة الحدود وحماية الأوطان من التهديدات الخارجية، بل تساهم في صنع القرار وصنع الرؤساء أيضا كما حدث في الجزائر وليبيا والعراق ومصر خصوصا وأن السلط الحاكمة، تعتبره «ملكية خاصة» لها، تستخدمه لحماية نفسها من المعارضة السياسية، ومن كل أخطار التهديد والمنافسة على المشروعية، وهو ما يزيد من حجم سلطة الجيش ويبرر تدخله في الشأن العام.

- أولا: التعريف بالمؤسسة العسكرية الجزائرية

يشير لفظ العسكري إلى الضباط العاملون بالمؤسسة العسكرية والمعروفين بـ «الجيش» التي تنحصر وظيفتهم الأساسية في الدفاع عن الوطن، والمؤسسة العسكرية بمعناها الواسع تشمل على القوات المسلحة بفروعها الرئيسية الثلاث: البرية والجوية والبحرية، إضافة إلى قوات الشرطة والمليشيات العسكرية وقوات الحرس الخاص، أما مدلولها الضيق فتعني القوات المسلحة فقط بفروعها الرئيسية البرية والبحرية والجوية[1].

يتفق معظم الدارسين على أن المؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش هي عبارة عن مؤسسة تضم مجموعة من الأفراد المكونين عسكريا والمعروفين عموما باسم الجنود، الذين جندوا من أجل ضمان الأمن في داخل وفي خارج تراب الوطن، وذلك حماية للمواطن ولممتلكاته من الاخطار الخارجية على وجه التحديد، كما يضطلعون على الدفاع عن المصالح الحيوية للأمة؛ فضلاً على أن هؤلاء الجنود يخضعون لبنية هرمية تتمثل في خضوعهم لسلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة، ولتكوين خاص.[2]

وفي تعريف آخر، المؤسسة العسكرية هي: إحدى مؤسسات الدولة غير السياسية وهذ راجع لدورها ووظيفتها غير السياسية والقائمة على الدفاع عن تراب الوطن من مختلف الأخطار والتهديدات التي قد تسعى للمماس بأمنه واستقراره.

---

[1]- حمادة محمد عطية عبد الرحمن، **المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي: الحالة المصرية**، المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص 14

[2]- عميرة إسماعيل، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع: تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 19

أو بعبارة أخرى، مؤسسة إدارية بحتة وفنية صرفة، ينحصر دورها في إدارة الحرب دون اتخاذ قرارات بشأنها، لان قرار الحرب يعد عملا سياسيا ولذلك المؤسسة العسكرية جهاز إداري فني يتمثل مهمته في تنفيذ قرار الحرب وليس اتخاذه.[1]

وعليه، تعد المؤسسة العسكرية أي «الجيش» أحد النظم البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي، نظرا للمهمة التي تؤديها للنظام الاجتماعي الذي تشرف عليه وترعاه وتعمل على استقراره وديمومته من خلال الحفاظ على الامن والاستقرار، والدفاع عن الوطن والتصدي للعدوان الخارجي بما يكفل استقرار النظام الاجتماعي وباقي النظم الأخرى السياسية والاقتصادية.[2]

لقد أصبح الجيش رمزاً لوحدة الأمة وتجسيدا للسيادة وهذا ما جعله كمؤسسة متميزة في الدولة لها عقيدتها وايدولوجيتها، ولها من الخصائص ما يميزها عن باقي المؤسسات في الدولة سياسية كانت او مدنية، فهي تعني بتدريب الأفراد على أداء السلوك العسكري وتعني بتدريبهم على الأداء السلوك الفني الملتزم،[3] ونظرا لمهمتها ودورها الحساس، فغنها ترتبط بباقي مؤسسات الدولة وتؤمن لهم الحماية في الداخل وفي الخارج خصوصا التهديدات التماثلية (قتل، اعتداء، تفجيرات، مظاهرات، تهديدات...إخ).

وبالعودة للمؤسسة العسكرية الجزائرية، فإننا نتفق على أن تاريخ الجزائر كان محفول بدور هذه المؤسسة، فقد كان استمراريتها مرهون بشكل حثيث بقوة الجيش الجزائري أفرادا وقيادات أو حتى مبادئ، كما شكل الاندماج بين الجيش والدولة حالة فريدة في الجزائر مقارنة بباقي دول العالم.

إن الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية تعود إلى الحرب التحريرية حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني سنة 1963، فهذا الأخير وصف بأنه سليل جيش التحرير الوطني لأنه ورث في الحقيقة معظم خصائص وميزات جيش التحرير، لذلك من الضروري التذكير بأن نشأة هذا الأخير جاءت نتاج قناعة تشكلت لدى العسكريين من قدماء المنظمة الخاصة التابع لحزب الشعب بضرورة تجاوز خلافات السياسيين وإعلان الثورة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي وهو الأمر الذي أرسى أول مبدأ يحكم علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر، في حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة على العسكريين أن يأخذوا زمام الأمور ويتخذوا القرارات الحاسمة.[4]

---

[1]- حمادة محمد عطية عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 14

2- عميرة إسماعيل، المرجع نفسه، ص 72

3- المرجع نفسه، ص 80

4- لم تكن الأزمات المختلفة التي عرفتها الثورة التحريرية إلا فرصة لترسيخ مبدأ أفضلية أولوية القادة العسكريين العاملين في الميدان على القادة السياسيين البعيدين عن ساحة المعركة. أما مبدأ أولوية السياسي على العسكري الذي أقره مؤتمر الصومام سنة 1956 فكانت نتائجه عكسية، حيث زاد إصرار قادة الجيش على تجاوز قرارات القيادة العسكرية.

- **ثانيا: خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية**

ينفرد الجيش الجزائري كمؤسسة عسكرية بخصائص مرتبطة بعوامل بنائية كفئة ومنتظمة، وبخصائص مرتبطة بنشأة وتاريخ الجيش الجزائري وممارسته السلطوية ويمكن حصر خصائص المؤسسة العسكرية كفئة وكتنظيم:

- احتكار العنف الشرعي داخل المجتمع.
- التنظيم الهرمي والانضباط والطاعة التامة للأوامر.

وهذه الخصائص هي التي وردت في الأدبيات المختلفة التي اهتمت بالظاهرة العسكرية كعوامل تحفز ميل المؤسسة العسكرية إلى التدخل في الشأن السياسي وتسهل عملية التدخل.

أما الخصائص والميزات التي ينفرد بها الجيش الجزائري عن باقي جيوش العالم:

- **المشروعية الثورية:** وتعني أن الجيش الجزائري من حيث النشأة سابق لوجود الدولة الجزائرية، فهو الذي أنشأها ولذلك أصبح للجيش كلمة في الحياة السياسية ودور فعال في عملية صنع القرار في الدولة.
- **التركيبة البشرية:** فعلى خلاف الجيوش الإفريقية التي كونتها السلطات الاستعمارية غداة نهاية الاحتلال، فإن المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث تركيبتها البشرية تكاد تكون فريدة من نوعها، فهي امتداد لجيش التحرير الوطني الذي تشكل في غالبيته من الفلاحين وبعض المناضلين السياسيين الذين لبوا نداء الكفاح.

- **ثالثا: فئات جيش الوطني الشعبي (القيادة العسكرية)**

إن القيادة العسكرية تخترقها ثلاثة فئات أساسية:

- **الفئة الأولى:** تعرف بضباط جيش التحرير الوطني، وهم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية ومنهم من تحصل على تكوين بالكليات الحربية العربية أو السوفياتية. وقد اختاروا الاستمرار في الحياة العسكرية بعد الاستقلال. شغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية ممسكا بمركز القرار في المؤسسة العسكرية واهتمامهم المفرط بالشؤون السياسية إلى غاية الثمانينات.
- **الفئة الثانية:** تضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي، الذين قدر عددهم عشية الاستقلال ب 200 ضابط، الذين دافع عنهم وزير الدفاع آنذاك هواري بومدين خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط هي التقنية بالدرجة الأول، علما أن ضباط الجيش الفرنسي هم الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958-1961 مما جعلهم يشكلون داخل المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال توجها خاصا بهم.
- **الفئة الثالثة:** يمثلها رحيل الشباب الذي تكونوا ضباطا في المدارس العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال، وما يميز هذه الفئة من الضباط أنها بعيدة إلى حد ما عن الصراعات السياسية، فهي لا تعتمد في ترقيتها على شرف الشرعية الثورية، وإنما تعتمد على كفاءتها المهنية ومدى استيعابها للعلوم العسكرية وتفوقها فيها.[1]

---

[1]- مسلم بابا عربي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، دراسة قدمها بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوفمبر 2005، متوفرة على الرابط:

http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

المحور الثاني: طبيعة السلطة في الجزائر بعد الاستقلال

بعد استفتاء ساحق أكد الجزائريون تعلقهم بالاستقلال الذي أعلن في نفس اليوم الذي سقطت فيه مدينة الجزائر سنة 1830 ودخلت البلاد أجواء احتفالات لم تعرفها طيلة تاريخها الطويل، فقد أصبح الجزائريون سادة مصيرهم آو هكذا بدا لهم الأمر، ولكن الفرحة لم تخل من مرارة دامية، إذ أن التناقضات التي كانت تخفيها حرب التحرير الوطني والتي يعود بعضها إلى ما قبل ثورة التحرير طفت إلى السطح وكان هذا قبيل الاستقلال.

- **أولا: أدبيات العلاقات المدنية–العسكرية في النظام السياسي الجزائري**

تعرف العلاقات المدنية–العسكرية بكونها مجموعة من التفاعلات بين العناصر العسكرية والمدنية التي ترتبط بشكل مباشر بسلطة اتخاذ القرارات السياسية، إضافة إلى رسم حدود هذه التفاعلات وأدوارها وضبط كيفية توزيع السلطات بين بعضها البعض؛ ولكن تختلف هذه الحدود والمعطيات باختلاف النظام السياسي، بمعنى أن السيطرة المدنية على السلطة هي ممكنة من دون نظام ديمقراطي ولكن الديمقراطية وحدود علاقتها مع المؤسسة العسكرية هي ليست ممكنة في ظل وجود نظام غير مدني بالسلطة.[1]

من خلال نموذج الجندي المحترف والمؤسسة العسكرية المحترفة، حدد هنتغتون أربع نقاط لحدود العلاقات المدنية العسكرية وهي:

- العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين وهناك تمايزات فرعية بينهما.
- العلاقة بين المؤسسة العسكرية بطبعتها يغلب عليها الصراع.
- ما يجعل الصراع في حدود هو خضوع العسكريين للمدنيين.
- التحول في العلاقات المدنية العسكرية يتوقف على درجة فاعلية هذه السيطرة على العسكريين.

إن فكرة الفصل التي اعتمدها هنتغتون في نموذجه لا يمكن تطبيقها في الدول النامية، لأن الحروب الحديثة أصبحت تتسم بدرجة عالية من التعقيد، كما أن العسكريين تفرغوا إلى الأمور الاقتصادية والاجتماعية وهذا نتيجة التطور التكنولوجي الحاصل في مجال السلاح والحرب

ظهر نموذج أخر للعلاقات المدنية–العسكرية المتمثل في الدور الذي تقوم به الطبقة العسكرية لممارسة دور سياسي مستقل داخل المجتمع والقائم على وصف «البريتوريا» أو التنظيمات العسكرية البريتورية، وهي فن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من طرف تلك الطبقة، حيث تظهر عندما يوجد ضعف داخل المؤسسات السياسية في الدولة، مع غياب الشرعية على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي، الأمر الذي يدفع العسكريين إلى التفرد من حيث القوة التي يتمتعون بها إلى درجة النظامية التي تعاملون بها بامتياز عن غيرهم من المؤسسات المدنية وقيامهم بدور بطولي في حماية الدولة مما يدفعهم إلى التدخل والتأثير في قواعد اللعبة السياسية داخل النظام السياسي.[2]

---

[1]– فارس الجربوع، **العسكريون والمدنيون وصراع السلطة**، مجلة ثمانيات، *2020/01/24*، *https://thmanyah.com/478/ 2018*

2– حمادة محمد عطية عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 19–20

هذا النموذج يضفي نوع من الشرعية على ممارسات المؤسسة العسكرية نتيجة التعاون الذي تقوم به مع بعض القيادات المدنية (منظمات المجتمع المدني) حول إدارة أمور البلاد لأنها تمتلك القدرة على التسيير والتوجيه وحدها، أما مسألة تعاونها مع الطرف المدني فهي مسألة الحصول على الشرعية لا غير.[1]

هناك أيضا نموذج شكل الأنظمة السياسية في الدولة، حيث يتباين دور المؤسسة العسكرية من نظام سياسي لآخر، ويختلف الدور المنوط للمؤسسة العسكرية في النظام المعتمد على التعددية السياسية عنه في النظم الشمولية والتسلطية.[2]

ففي النظم التي تعتمد على التعددية السياسية، عملية احتكار وانفراد وتحديد وتوجيه النظام السياسي بما في ذلك المؤسسة العسكرية يكون لصالح المؤسسات المدنية وإن ظهر تأثير في بعض القرارات للمؤسسة العسكرية في توجيه السياسة العامة ولكن في بعض المواضيع المحددة خصوصا ما تعلق بصيانة أمن المواطنين داخل النظام.

أما في النظم الشمولية، فإن المؤسسة العسكرية تلعب دورا مهما في عملية التكوين الفكري والسياسي للأفراد داخل المجتمع، حيث يوجد في ظل هذه النظم حزبا واحدا يحتكر وينفرد بالسلطة ويعمل على تطبيق ايديولوجيته من خلال وجود جيش قوي يتحالف معه ويحافظ على استقرار النظام ويعمل على تنفيذ مبادئ الحزب وتنظيم الأمور داخل الدولة، وتكون بالتالي العلاقة تكافلية وتبادلية وكذلك نوع من التبعية

من جهة أخرى، نجد أنه في معظم دول العالم الثالث تنتشر بينها محاولات الحاكم للانفراد بالحكم دون معارضة إلى درجة الوصول للتصفيات والتخلص من المنافسين باستخدام العنف مع كسب تأييد الجماهير لشخصه في ذات الوقت، هذه الصراعات السياسية بين أفراد النخبة الحاكمة تجعل تدخل العسكريين مشروعا بدافع حسم هذه الصراعات واسترداد الاستقرار الداخلي واخيانا حسم الصراع لصالحهم وبالتالي السيطرة على مقاليد الحكم.[3]

على العموم، تجلت مظاهر العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر في الوضع السياسي الذي أفرزه توقيف المسار الانتخابي وتنصيب المجلس الأعلى للدولة، كما شهدت تنامي لظاهرة العنف وتصعيدا في قرارات المجلس وسياسته التشددية إزاء المعارضة عموما والحزب المنحل خصوصا. وقد ظل الحقل السياسي على هذا الحال في الوقت الذي أصبح العنف هو السمة البارزة للحياة في الجزائر، وبات واضحا أن النظام كان يسعى إلى تجاوز أزمة الشرعية التي تركها غياب المؤسسات الشرعية في مرحلة تميزت ببروز بوادر حوار سياسي حول الأزمة الجزائرية، بين أطراف كانت ترغب في العودة إلى الشرعية التي أوقفها انقلاب جانفي 1992 وأطراف كانت تبحث عن

1- لعل خير مثال على ذلك ما حدث في الجزائر مع مطلع العام 2019، أين تدخلت المؤسسة العسكرية من أجل دعم الحراك الشعبي وتوجيهه في غياب الشرعية، ولعل ذلك راجع للأسباب السياسية وليست العسكرية نتيجة افتقاد السياسة لاستقلالها الذاتي أو التركيب أو التكيف، حيث انخرطت كافة القوى والجماعات الاجتماعية في العمل السياسي المباشر، وهنا اتجه العسكريون للتدخل بدافع الحرص على مسألة التوزيع والحفاظ على الأمن والاستقرار وفي ذات الوقت تعزيز مكانتها داخل النظام السياسي.

2- حمادة محمد عطية عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 23.

3- نفس المرجع السابق، ص 23

الشرعية بإعلان انتخابات جديدة تعيد توزيع الأوراق في الساحة السياسية خاصة بعد ما حدث مع وفاة رئيس المجلس العلى للدولة «محمد بوضياف».[1]

ولقد سعى المجلس الأعلى للدولة تحت رئاسة «علي كافي» الذي خلف بوضياف على فتح باب الحوار مع الأحزاب السياسية الشرعية بداية من أوت 1992 ثم في نوفمبر 1993 مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ،[2]حيث بدأت عملية الحوار في شكل اتصالات ثنائية بين السلطة والأحزاب ثم تطورت لتصبح متعددة الأطراف، غير أنها اتصالات باءت بالفشل نتيجة الهوة الكبيرة بين السلطة المقيدة بالعسكريين وبين المعارضة بشقيها «القابلة للحوار والمعارضة له».[3]

الملفت للانتباه أن بعض الأطراف السياسية المشاركة في عملية الحوار قد طالبت بإشراك المؤسسة العسكرية باعتبار أن هذه المرحلة فاقدة للشرعية، وبالتالي اعتبار المؤسسة العسكرية هي المالك الفعلي للسلطة في الجزائر وهو ما أكد عليه وزير الدفاع أنذاك «اليامين زروال» الذي أبدى تصريحاته في جويلية 1993 بأن الجيش يدعم الحوار وهو الحامي لمؤسسات الجمهورية والديمقراطية التعددية ولمبدأ التداول على السلطة، فدخول المؤسسة العسكرية حلبة الحوار سوف يثري العمل السياسي ويعطيه مصداقية أكبر.[4]

مع مطلع العام 1994، تم عقد ندوة وطنية حول المرحلة الانتقالية، حيث انطلقت في عملها بمناقشة مشروعها مع الأطراف السياسية ووضع الأطر التي ستحدد سير المرحلة الانتقالية، حيث جاءت هذه الندوة استجابة لرغبة النظام في تجاوز أزمة الشرعية بإضفاء نوع من المشروعية على السلطة، خاصة بعد إنهاء العمل بالمجلس الأعلى للدولة. كما نظمت الندوة الوطنية السلطات العمومية في الدولة كتعيين «اليامين زروال» رئيسا للدولة في 31 جانفي 1994 والحكومة برئيسها ومجلس وطني انتقالي توكل له مهمة التشريع، بنفس الصلاحيات المنصوص عليها في دستور 1989.

- **ثانيا: مظاهر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية**

لقد تضاربت الآراء بعد الاستقلال مباشرة بين أفراد النخبة السياسية العسكرية والمدنية حول نمطية الحكم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية، حيث مع اقتراب إعلان الاستقلال، زاد الصراع على السلطة بين تلك النخب الذي كان يوحي بأنه سيؤخذ شكل عنيف، لكن الواقع أثبت أن الصراع الذي أعقب ظهور نظام أحمد بن بلة لم يكن في حقيقة الأمر سوى صراع أشخاص وليس توجهات.[5]

---

[1]- خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص 130

2- لقد تمحورت مختلف الجلسات حول نقاط أساسية منها: أن تصرح الأحزاب المشاركة في الحوار بصفة علنية عن نبذها لجميع أعمال العنف المرتكبة ضد الدولة: رموزها، مؤسساتها ومواطنيها، واقرار مبدأ الحريات الفردية والجماعية.

3- خالد توازي، المرجع السابق، ص 134.

4- محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان– حقائق وأوهام–**، الجزائر: د، ن ،1998، ص 129،130

[5]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 103

أ. المؤسسة العسكرية في ظل مرحلة الأحادية الحزبية

يذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن جبهة التحرير الوطني كرائدة للثورة ساهمت بقدر كبير في خلق الدولة الجزائرية الحديثة وهذا ما لا ينازعها فيه أحد وأن الاستقلال كان ثمرة البناء الذي دام طويلا.[1]

وقد كان من الضروري أن تزول الجبهة بزوال الاستعمار على اعتبار أن دورها انتهى بتحقيق الاستقلال، ولكن ما حدث هو أن السلطة السياسية بعد الاستقلال قد أسندت للحزب باسم جبهة التحرير الوطني التي أوكلت لها مهمة قيادة الدولة و تحديد السياسة العامة للبلاد، فتحول نظام الحزب الواحد عن طريق الاستفتاء الشعبي إلى مبدأ دستوري ،فتقرر الاعتماد على مبدأ وحدة القيادة ووحدة السلطة تطبيقا لقاعدة وحدة الفكر والعمل.[2]

حيث استحوذ أحمد بن بلة على السلطة بعدما انتقل الصراع بين محمد خيضر وبن بلة حول رئاسة منصب الأمين العام للحزب(المكتب السياسي) إلى المواجهة المسلحة، وترتب على ذلك عودة عهد تصفية الحسابات الذي تزامن مع النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب المعروف **بحرب الرمال**، وتأتي رغبة بن بلة في الاستحواذ على كل السلطات تماشيا مع إرادته لاستبعاد الخصوم وسعيه إلى إعادة ترتيب البيت من خلال تنظيم الحزب وإعادة توطيد السلطة بإقصاء المعارضة التي بدأت تظهر داخل الجماعة التي حملت بن بلة إلى السلطة، وقد بدأت معالم هذا الصراع في إقصاء عناصر حكومية موالية للعقيد هواري بومدين.[3]

تبعا لذلك، استحوذت قيادة الحزب على مهمة إعداد الدستور وهي صلاحية مخولة بحكم القانون الدستوري للسلطة التأسيسية وبحجة تباطؤ هذه الأخيرة من جهة والهيمنة المطلقة للحزب المجسدة في شخص (الأمين العام رئيس الجمهورية) من جهة ثانية، وقد أوكل المكتب السياسي للحزب مهمة إعداده إلى ندوة الإطارات الحزبية والعسكرية والإدارية، ثم نال الموافقة عليه من طرف النواب وعرض للاستفتاء الشعبي.[4]

تسارعت الأحداث فيما بعد لتضع نظام بن بلة أمام حركة انقلابية أو تصحيحية أنهت عهده وهيمنته، وفتحت الباب لظهور نظام هواري بومدين الذي بوصوله إلى السلطة وضع الحزب جانبا و اعتبره غير موجود،[5] وهذا ما أوحي أن الحركة الانقلابية كانت ضد الحزب أكثر منها ضد الأمين العام للحزب، فتم إلغاء الهيئات المركزية للحزب واستخلافها بهيئة جديدة في هرم السلطة هي مجلس الثورة الذي كان جهازا تنفيذيا تشريعيا مهيمنا

---

[1]- خالد توازى، المرجع السابق، ص51.

2- عبد الله بوقفة، **الدستور الجزائري 1963**، (**نشأته – أحكامه – محدداته**)، **ط1**، الجزائر: دار الهدى، 2002، ص6،7.

3- خالد توازي، المرجع السابق، ص91.

4- عبد الله بوقفة، المرجع السابق، ص ص 14-16

5- أفرزت الحركة الانقلابية نصا قانونيا عرف بأمر 10 جويلية 1965والذي جسد هيمنة العسكريين على السلطة، حيث يتجلى ذلك من خلال ظهور مجلس الثورة في تركيبته الـ24 شخصية عسكرية واثنين مدنيين، وبموجب هذا الأمر تمكن المجلس ومن وراءه القيادة العسكرية من بسط نفوذه على الدولة و الحزب..

على كل كافة دواليب الحكم بما في ذلك الحزب.[1] والواقع أن الحركة الانقلابية قد أبعدت الحزب عن جميع مراكز صنع القرار ومن حرمته من دوره في تجميع المصالح حسب التفكير الإستوني.

تجلت أبرز تدخلات المؤسسة العسكرية في هذه الفترة في دخول الجيش بقيادة هواري بومدين العاصمة منتصرا في يوم 04 أوت 1962 (أزمة صيف 1962)، حيث أصبح أحمد بن بلة ومن وراءه السلطة العسكرية يجسد الزعيم السياسي وتولى شخصه السلطة السياسية بشكل فرداني سلطوي وبدعم عسكري.

ففي فترة حكم أحمد بن بلة الممتدة من 1962إلى 1965، يمكننا الحديث عن نوع من تقاسم السلطة بين العسكر والمدنيين، فرئاسة الدولة التي يشغلها بن بلة كانت تمثل كابحا لسطوة النخبة العسكرية التي تقودها وزارة الدفاع ويدير هيمنتها وزير الدفاع آنذاك هواري بومدين. كما تمتع الحزب بهامش مقبول من الحركة والاستقلالية عن الجيش.

وفي 19جوان 1965، تنامى دور المؤسسة العسكرية من خلال تنحية الرئيس أحمد بن بلة من خلال الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين رفقة قيادة الأركان والجيش، حيث وضع هذا الانقلاب حدا لحكم بن بلة، ويعد هذا الانقلاب الثاني بعد الانقلاب الذي قام به هواري بومدين رفقة بن بلة ضد الحكومة المؤقتة سنة 1962. مما يوحي ذلك إلى أن تطلعات العسكر في الحكم قد برزت منذ سنة 1962 حينما أعلنوا أن الاستقلال تم عبر كفاحهم وأنهم عازمون على بناء دولة عصرية من خلال استحواذهم على كل السلطات.[2]

في هذا الصدد، يشير الباحث السياسي الجزائري عبد القادر يفصح حينما يقول: «لقد عاشت الجزائر في الفترة الممتدة بين سنة 1954 وحتى سنة 1989 نظريا تحت حكم الحزب الواحد ولكن عمليا، ورغم التمويهات المؤسساتية والإيديولوجية فإن الجيش كان العامل المحدد بل المصدر الوحيد للسلطة السياسية».[3]

بعد الترسيخ النهائي للحكم العسكري في الجزائر سنة 1965، تمتعت الثقافة العسكرية بموقع مهيمن وأصبحت تعتبر في الآن نفسه إرثا وطنيا ومكسبا تاريخيا، فهو يتمتع بشرعية ثورية تاريخية اكتسبها من حرب التحرير، كما تمتع بنوع من الإجماع النسبي لدى الشعب الجزائري الذي لا يمنع العسكر من ممارسة السلطة أو لعب أدوار عسكرية بل التزامه بتحديث البلد اقتصاديا وبتنمية مقدرات الأمة.

وقد بين هواري بومدين منذ استلامه السلطة كرئيس للدولة موقع المؤسسة العسكرية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع، حيث التزم الجيش وارتبط بكل مساعي التنمية الجزائرية من سنة 1967 إلى سنة 1978، إذ قام الجيش بالمشاريع الاقتصادية الكبرى لتعمير الصحراء والمساهمة في الثورة الزراعية، وإنشاء المساحات الخضراء. أما عن ثقافة الجيش وأيديولوجيته، فيمكن وصفها بكونها خليطا بين النزعة العربية الإسلامية من جهة والاشتراكية المحلية

1- خالد توازي، المرجع السابق، ص91،92.

2- رياض الصيداوي، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر**، بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 245، يوليو 1999، ص ص 25-42.

3- خالد توازي، المرجع السابق، ص 92

من جهة أخرى، حيث سعت هذه الايديولوجيا في إطار شعبوي إلى إحداث عملية تصالح بين تراث الماضي ومتطلبات الحداثة والمعاصرة.[1]

من جهة أخرى، يرى الباحث الجزائري عبد القادر يفصح بأن الجيش الجزائري قد فضل دائما الظلام على الضوء، ولكنه عمليا هو الذي فرض وضمن الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد. كما فرض في ذات الوقت كل رؤساء الجزائر المتعاقبين الذين عرفتهم الجزائر منذ الاستقلال.

يرى فؤاد الخوري من جهته بأن الجيش العقائدي معد ليس لأداء دوره على الحدود فحسب، وإنما للمساهمة في بناء المجتمع وتطويره.[2]

ب. المؤسسة العسكرية في ظل التعددية الحزبية

عرفت مرحلة ما بعد صدور دستور فبراير 1989 أحداث كثيرة شكلت منعطفا حاسما في قيام نظام جديد مغاير للنهج الاشتراكي متجها نحو تطبيق نموذج النظم الغربية، وقد نتج عن تدخل الجيش في مسار تلك المرحلة الجديدة وعلى بنية النظام السياسي ما يلي:

- غياب التداول على الحكم بسبب الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية، ومن خلال توقيف المسار الانتخابي تارة، وبتزكية ودعم المترشحين تارة أخرى، وبالتالي أثرت على عملية التداول على السلطة التي خالفت ميزات الأنظمة الديمقراطية.[3]

- ضعف المشاركة السياسية خاصة الدورية منها، والمعبر عنها بواسطة الانتخابات، ويرجع ذلك إلى العلاقة الشاذة التي جمعت المؤسسة العسكرية بالحقل السياسي طيلة العقد الماضي، حيث عرفت الانتخابات تراجعاً واضحاً في نسب المشاركة الشعبية ويرجع ذلك إلى تراجع إيمان الناخبين بإمكانية تحقيق تغيير حقيقي من خلالها، خاصة وأن نتائجها لم تعبر يوماً عن إرادتهم.

- كذلك المشاركة السياسية للأحزاب لم تعرف تطوراً، فلم تكن قادرة على الوصول إلى السلطة أو حتى المشاركة الفعلية، هذا الفشل يمثل أو يعكس رفض المؤسسة العسكرية لأن تكون بيئة النظام فضاء لمشاركة سياسية دائمة.

- ضعف السلطة السياسية، حيث جل الأدبيات التي اهتمت بمسألة السلطة في الجزائر خلال عقد التسعينات تجمع على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية، الأولى شكلية تسمى بالسلطة الظاهرة وتمثلها المؤسسات

1- رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص 42.

2- رياض الصيداوي، **سيسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك 1**، الحوار المتمدن، العدد: 1887، اطلع عليه: 2019/12/08، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105&r=0

3- يشير في هذا الصدد الكاتب رياض الصيداوي من خلال دراسته التي قدم فيها دراسة مقارنة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية في الجزائر خلال عقد التسعينات، حيث توصل إلى انه منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 1999 شهدت الجزائر تعاقب خمس رؤساء دولة وستة رؤساء حكومات بالمقابل لم تشهد مؤسسة الجيش أي تغييرات جوهرية عدا تغيير واحد في قيادة جيش البر وقيادة الدرك الوطني وهو ما يبين ثبات العسكريين وتغيير المدنيين.

السياسية المنتخبة أولها رئاسة الجمهورية، والثانية فعلية تسمى بالسلطة الخفية وتجسدها المؤسسة العسكرية، حيث تفوض هذه الأخيرة للأولى صلاحيات تسير شؤون الحكم مع ضرورة ترك القضايا المصيرية لها.[1]

في هذا الصدد، عبرت القيادة العسكرية حسب تصريح بعض قادتها، كتصريح العقيد يحي رحال الذي كان مدير المحافظة السياسية للجيش يوم 04 مارس 1989 أي عقب إقرار دستور 1989 عن دعمها لمسار الإصلاحات السياسية وتجسيد استعدادها لمتطلبات المرحلة المقبلة بغرض حيادها إزاء العمل السياسي،[2] ولكن هذا الحياد لم يصمد طويلا، حيث عادت مؤسسة الجيش لتمارس دور الوصاية و التدخل من خلال توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وهو الوضع الذي استمر إلى غاية أفريل 2004، وهذا التدخل في الشأن السياسي أخذ صوراً مختلفة يمكن حصرها في شكلين بارزين:

أ. استعمال حق الاعتراض أو النقد، وهو نمط تم العمل به في حالات عدم الاستقرار السياسي، إذ يتحول الجيش من دور المحافظ والحامي للنظام القائم خاصة مع ضعف المؤسسات وعدم استيعابها لحالات اتساع المشاركة السياسية في المجتمع، حيث قد يتدخل الجيش بهذه الصفة إما في حالة انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية كما فعلت مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، أو في حالة اتباع السلطة لسياسات راديكالية واستقطابها لجماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، وهو ما تراه هذه الأخيرة فوضى وأزمة خطيرة تهدد البلاد، فيكون تدخلها لإعادة الاستقرار وتهيئة الظروف لإقامة حكومة شرعية، فمن واجب الجيش على حد تعبير أحد قادته في تلك الفترة اللواء محمد تواتي أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة.

ب. اختيار أو تزكية القيادات السياسية، حيث أن النخبة العسكرية في الجزائر مارست أيضا حق الوصاية في اختيار وتزكية القيادات السياسية للبلاد، وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز مرشح الجيش اليمين زروال، وزير الدفاع ورئيس الدولة بأول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 بدعم وتأييد واضح من الجيش، وقد أعطت هذه الانتخابات على حد تعبير البعض منهم للعسكريين لأول مرة شرعية تمكنهم من تسيير شؤون المجتمع وقيادته.

أما انتخابات أفريل 1999 التي انتهت بوصول أول شخصية مدنية إلى الحكم في الجزائر، فإن تعيين عبد العزيز بوتفليقة كمرشح لتلك الرئاسيات كان راجعا لرغبة العسكريين في التغيير، فاختيار شخصية مدنية للرئاسيات يعبر عن استمرارية لفلسفة التدخل والوصاية وعن إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام.

العديد من الباحثين الجزائريين يرجعون مبررات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية إلى:

- المرجعية التاريخية للجيش في بناءه للدولة الجزائرية.
- المرجعية السياسية القائمة على الحفاظ على استقرار الدولة السياسي.
- عدم التوازن بين المؤسسة العسكرية والمدنية وضعف هذه الأخيرة وفسادها يزيد من أمر التدخل.
- التهديدات الأمنية المحلية والإقليمية وضبابية المستقبل السياسي.

---

[1]- مسلم بابا علي، المرجع السابق، ص 112

[2]- نفس المرجع السابق، ص 112

- ضعف الأحزاب السياسية والانقسامات القائمة في الساحة السياسية يجعل من التدخل أمراً مفروضاً.
- ثقة المجتمع الجزائري في المؤسسة العسكرية الحامية للبلاد والضامن للاستقرار فيها، وهذا واضح من خلال مواقفها.

نخلص إلى أن تدخل الجيش في الحياة السياسية خصوصا عقد التسعينيات يبقى معطى أساسياً وعاملاً مؤثراً في عملية التحول الديمقراطي إن لم نقل عاملا معيقا للتحول من خلال انعكاساته ونتائجه المختلفة على الواقع السياسي ومسار التحول الديمقراطي.[1]

على العموم، اجتهدت العديد من الدراسات في محاولة لتصنيف المنتظم السياسي الجزائري، فوصفه البعض بأنه نظام بعيد جدا عن النظام العسكري لافتقاده لعناصر النظام السياسي العسكري وهي:

- وجود الجيش على كل مستويات القيادة؛
- التبعية المطلقة للسلطة السياسية للجيش؛
- سيطرة الايديولوجية العسكرية على الدولة في تسيير شؤونها ومراقبة الساحة السياسية وهي ما يفتقدها النظام السياسي الجزائري.

ويؤكد البعض أيضا، بأنه رغم ثقل أهمية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري فهو ليس نظاما عسكريا ولا دكتاتورية عسكرية كالتي سادت في أمريكا اللاتينية، في حين يرى الكاتب خميس حزام الوالي من خلال الدراسات التي قام بها حول الشرعية في الأنظمة العربية ومنها الجزائر كنموذج، أن طبيعة النظام السياسي الجزائري جد معقدة، وله آلياته الخاصة به، وحكمت عليه الظروف لأن يكون نظاما عسكريا، حيث صنف النظام إلى غاية سنة 2000 في خانة الأنظمة العسكرية – البيروقراطية، حيث تكرست حقيقة أولوية الجيش قبل وبعد الاستقلال والذي جعلت منه دون قوة سياسية أخرى الحاكم النهائي والمسيطر على الحياة السياسية وهو ما يعكس حجم ثقل هذه المؤسسة إلى حد ان أصبح النظام السياسي نظاما عسكريا و هو ما يحول دون قيام تجربة ديمقراطية حقيقية.[2]

منذ اندلاع احتجاجات الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019، الذي ساهمت تداعياتها في تغيير مكونات النظام السياسي بدءا باستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ووصولا إلى تفكك أجنحة حكمه الواحدة تلو الأخرى، وقد اتجهت الأنظار بشكل متزايد إلى الدور الذي تلعبه قيادة الجيش. فبالرغم أن الدستور الجزائري لا يمنح الجيش دورا مباشرا في السياسة وينص على الطابع الاحترافي للجيش ودوره في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية. ووحدة البلاد وسلامتها الترابية، فإن المؤسسة العسكرية قد دأبت على التدخل مباشرة أو بشكل غير مباشر في تعيين أو إقالة الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجزائر منذ استقلالها.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 112

[2]- خميس حزام والي، المرجع السابق، ص 155

ولذلك أدرك المتتبعون لأوضاع الجزائر بأن إشارات الجنرال قايد صالح (الله يرحمه) كانت توجيهات لأجهزة الدولة للتحرك وفق أجندة قيادة الجيش.[1]

خاتمة

الجيش الجزائري الذي شكل- إلى غاية مارس 1989 تاريخ انسحابه من الحزب– طرفاً أساسياً في السلطة الحاكمة في الجزائر، كان منذ نشأته يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه ومهمة أساسية من مهامه. فهناك من يرى أن الماضي السياسي للجيش لا يرتبط فقط بفترة الاستقلال ولا بالممارسات السياسية لجيش التحرير أثناء الثورة، بل إنه يستمد جذوره من إرث الدولة العثمانية التي كان من تقاليدها فتح الباب أمام النخب العسكرية للتدخل في شؤون السياسة وممارسة السلطة.

ولقد أصبح هذا الجيش بعد الاستقلال المحتكر لحق تعيين الرئيس أو تنحيته طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال. لذلك ليس من المستبعد أن يتدخل مجدداً في الحياة السياسية ويؤثر في مسار التحول السياسي الذي عاشته الجزائر في بداية التسعينات، وإن كان هذا المسار في نظر البعض سينهي ويقضي على التجربة الديمقراطية التي هي قيد التكوين والمعلن عنها في دستور 1989.

ينبغي القول في نهاية المطاف بأن معظم الباحثون الجزائريون يرون بأن السلطة طرحت بعد الاستقلال مباشرة كغاية ولم تطرح إطلاقا كوسيلة لترقية العمل السياسي وتكوين طبقة سياسية، وأن الساحة السياسية لم تتشكل منذ البداية بمجالها الثقافي كشرط لازم لأي ممارسة للشأن العام بل كل ما حدث هو افتراض التعددية في الهوامش والأطراف مع بناء السلطة الفعلية في مركز النواة. على أن هذه السلطة أخفقت في تحرير مجالها السياسي والمدني وفي تجربتها مع الديمقراطية، وهو ما دفع بالمؤسسة العسكرية التدخل متى سمحت الفرص والظروف لذلك، ما مكنها من الاحتفاظ بنواة السيادة التي تكثف القوة الردعية اتجاه الأطراف التي تحاول أن تخرج أو تأتي من غير مجال هذه المؤسسة.

قائمة المراجع

1. إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
2. حمادة محمد عطية عبد الرحمن، **المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي: الحالة المصرية**، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
3. خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، بيروت: مكز دراسات الوحدة العربية، 2003.
4. عبد الله بوقفة، **الدستور الجزائري 1963، (نشأته – أحكامه – محدداته)، ط1**، الجزائر: دار الهدى، 2002.

[1]– منصف السليمي، **الورقة التي لم يلعبها الجيش الجزائري لحد الآن!**، تاريخ الدخول للموقع: 26-03-2020، متوفر على الرابط الإلكتروني: https://p.dw.com/p/3KVnf

5. محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان– حقائق وأوهام–**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

6. خالد توازي، **الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ المكانة الممارسة، المستقبل**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، 2006.

7. عميرة إسماعيل، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع: تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

8. رياض الصيداوي، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر**، بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 245، يوليو 1999.

9. عبد الله فيصل علام، **من الحكم العسكري إلى الديمقراطية: العلاقات المدنية – العسكرية في أمريكا اللاتينية**، متوفر على الرابط:

https://caus.org.lb/ar

10. عبد الرحيم العطري، **العسكر في الوطن العربي: أدوار سياسية غير معلنة وحيادية مؤجلة**، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، بالمغرب، تاريخ الدخول: 26-03-2020، متوفر على الرابط الإلكتروني:

https://www.trtarabi.com/opinion

11. مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، دراسة قدمها بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، نوفمبر 2005، متوفرة على الرابط:

http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

12. فارس الجربوع، **العسكريون والمدنيون وصراع السلطة، مجلة ثمانيات**،2018، تاريخ الدخول: 2020/01/24، متوفر على الرابط الإلكتروني:

https://thmanyah.com/478/

13. رياض الصيداوي، **سيسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك** 1، الحوار المتمدن، العدد: 1887، اطلع عليه: 2019/12/08، الرابط الإلكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=94105&r=0

14. منصف السليمي، **الورقة التي لم يلعبها الجيش الجزائري لحد الآن!**، تاريخ الدخول: 26-03-2020، متوفر على الرابط الإلكتروني:

https://p.dw.com/p/3KVnf